Journal of Insights in Basic and Applied Sciences
مجلة رؤى في العلوم الأساسية والتطبيقية
Volume 2, Issue 2, 2026, Pages: 271-287
Journal homepage: https://jibas.com.ly/index.php/jibas/en

Artificial Intelligence and Digitization in Serving the Objectives of the Islamic Economy

Hisham Al-Senussi Bonwara *
Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Tripoli, Libya

الذكاء الاصطناعي والرقمنة في خدمة مقاصد الاقتصاد الإسلامي

هشام السنوسي بونوارة*
الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، طرابلس، ليبيا

*Corresponding author: hebonowara@gmail.com

Received: April 26, 2026	Accepted: May 28, 2026	Published: June 06, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study addresses a fundamental issue concerning the relationship between artificial intelligence (AI) and digitalization on one hand, and the maqasid-based structure of Islamic economics on the other. The research proceeds from the premise that these technologies are not neutral procedural tools, but rather formative forces capable of reshaping financial systems either in alignment with the higher objectives of Shariah or in conflict with them, depending on the governance framework regulating their deployment.
The study advances through three analytical levels: a theoretical grounding of the maqasid of Islamic economics revealing its axiological distinctiveness from conventional economics; an examination of how digital transformation reflects upon these objectives, identifying points of harmony and tension; and finaly a practical framework for harnessing AI in service of distributive justice, social solidarity, and financial sustainability. Adopting both descriptive-analytical and inductive methodologies, the research concludes that the opportunities offered by technology do not materialize automatically; rather they depend on the existence of a Shariah-based institutional framework that regulates their trajectory and prevents deviation from the universal objectives of Islamic law.

Keywords: Islamic Economy, Artificial Intelligence, Maqasid al-Shariah, FinTech, Wealth Preservation.

ملخص
يتناول هذا البحث إشكالية جوهرية تتعلق بطبيعة العلاقة بين تقنيات الذكاء الاصطناعي والرقمنة من جهة، والبنية المقاصدية للاقتصاد الإسلامي من جهة أخرى، وتنطلق الدراسة من فرضية أن هذه التقنيات لا تُمثّل مجرد أدوات إجرائية محايدة، بل هي قوى تشكيلية قادرة على إعادة هندسة المنظومة المالية بما قد يخدم المقاصد الشرعية أو يصطدم بها، تبعاً لطريقة توظيفها والإطار الحاكم لها.

ولمعالجة هذه الإشكالية، تنتقل الدراسة عبر ثلاثة مستويات تحليلية متدرجة: تأصيل نظري لمقاصد الاقتصاد الإسلامي يكشف عن خصوصيته القيمية مقارنةً بالاقتصاد الوضعي، ثم استقراء لانعكاسات التحول الرقمي على هذه المقاصد بحثاً عن مواطن الانسجام والتوتر، وأخيراً صياغة تصور تطبيقي لكيفية تسخير الذكاء الاصطناعي خدمةً للعدالة التوزيعية والتكافل الاجتماعي والاستدامة المالية، وقد اعتمد البحث المنهجين الوصفي التحليلي والاستنباطي، ليخلص إلى أن الفرص التي تتيحها التقنية لا تتحقق تلقائياً، وإنما تتوقف على وجود إطار شرعي ومؤسسي يضبط مسارها ويحول دون انحرافها عن المقاصد الكلية للشريعة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، الذكاء الاصطناعي، مقاصد الشريعة، التكنولوجيا المالية، حفظ المال .

1. المقدمة

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد ظاهرة تقنية معزولة عن البنية الاقتصادية، بل أصبح عنصراً مكوّناً لها؛ فهو يعيد رسم آليات الإنتاج والتبادل وإدارة المخاطر، ويُعيد تعريف ما يُعدّ كفؤاً أو عادلاً في المعاملة المالية، وفي مواجهة هذا التحول، يجد الاقتصاد الإسلامي نفسه أمام اختبار مزدوج: اختبار لمرونته في استيعاب أدوات جديدة لم تكن في حسبان الفقهاء الأوائل، واختبار لصلابة مقاصده في الصمود أمام منطق تشغيلي قد يُعطي الكفاءة أولوية على القيمة.

وموقع هذا البحث من المسألة يقوم على تجاوز الطرح الثنائي المُبسَّط الذي يرى التقنية إما خيراً محضاً يُحقق المقاصد أو شراً يُهدّدها، فالعلاقة بين الأداة والمقصد ليست خطية، وإنما هي علاقة مشروطة: التقنية ذاتها لا تحمل قيمةً مقاصديةً بمعزل عن السياق المؤسسي الذي تُوظَّف فيه، والإطار الشرعي الذي يحكمها، ومستوى الوعي المقاصدي عند مُصمميها ومستخدميها، ومن هنا تنبع أهمية الدراسة في تقديم قراءة مُحكَمة لشروط تحوّل الذكاء الاصطناعي من تهديدٍ محتملٍ إلى وسيلةٍ مُخدِمةٍ لمقصد حفظ المال وما يتفرع عنه.

2. مشكلة البحث

تتمحور إشكالية الدراسة حول فجوة مزدوجة: فجوة معرفية بين سرعة تطور التقنيات الرقمية وبطء التأصيل الفقهي والمقاصدي لها، وفجوة تطبيقية بين تَبنّي المؤسسات المالية الإسلامية لهذه التقنيات وغياب الأُطر الحاكمة التي تضمن انضباطها بالمقاصد الشرعية، وهذه الفجوة المزدوجة تُولّد أسئلةً جوهريةً لا تقف عند حدود التكييف الفقهي للأدوات، بل تمتد إلى أصل العلاقة بين المنظومة القيمية الإسلامية ومنطق الخوارزميات الذي قد يكون مُحايداً ظاهرياً ومُتحيّزاً جوهرياً.

3. أسئلة البحث

1) ما طبيعة العلاقة بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي ومستجدات التحول الرقمي، وهل تستوعب البنية المقاصدية للشريعة هذه المستجدات أم تتطلب إعادة قراءة؟
2) إلى أي مدى يُمكن للذكاء الاصطناعي أن يُسهم في تفعيل مقاصد حفظ المال والعدالة والتكافل، وما الشروط التي يجب توفّرها لتحقق هذا الإسهام؟
3) ما الضوابط الشرعية والأخلاقية اللازمة لحوكمة استخدام التكنولوجيا المالية في المؤسسات الإسلامية؟
4) ما المخاطر المقاصدية التي يُفرزها توظيف الذكاء الاصطناعي، وكيف يُمكن استباقها قبل أن تُلحق ضرراً ببنية الاقتصاد الإسلامي؟

4. أهداف البحث

1) بناء تأصيل مقاصدي للرقمنة والذكاء الاصطناعي يتجاوز التكييف الجزئي إلى رؤية كلية تربط الأداة بمنظومة المقاصد.
2) تحليل أثر التحول الرقمي على كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية وعلى التزامها الشرعي في آنٍ معاً، مع تتبع نقاط التعزيز ونقاط التوتر بين البُعدين.
3) استنباط منظومة من الضوابط الشرعية الحاكمة لتوظيف الخوارزميات في المعاملات المالية، بما يضمن نفي الغرر والجهالة وتحقيق العدالة البرمجية.
4) صياغة تصور تطبيقي يُترجم الإمكانات النظرية للذكاء الاصطناعي إلى ممارسات مؤسسية مُحققة لمقصد التكافل وعمارة الأرض.

5. أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من موقعها على تقاطع حقلين معرفيين كثيراً ما يُعالَجان بمعزل عن بعضهما: الفقه المقاصدي بأصوله الراسخة، والاقتصاد الرقمي بأدواته المتجددة. فبينما تتوجه الدراسات الفقهية غالباً إلى التكييف الجزئي للنوازل التقنية، وتنشغل الدراسات الاقتصادية بأبعاد الكفاءة والربحية، تسعى هذه الدراسة إلى الجمع بين

المنظورين عبر إطار تحليلي مُوحَّد. كما تكتسب الدراسة أهميتها من الحاجة الراهنة إلى نماذج اقتصادية أخلاقية في عالمٍ تُهيمن عليه الخوارزميات، إذ يُمكن للاقتصاد الإسلامي بمنظومته القيمية أن يُقدّم بديلاً عملياً، شريطة أن يُحسن توظيف الأدوات المعاصرة دون التفريط في ثوابته.

6. حدود البحث

1) الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي والرقمنة في المجال المالي والاقتصادي الإسلامي.
2) الحدود الزمانية: البيانات والدراسات والتقارير الصادرة حتى عام 2025م.

7. مصطلحات البحث

1) الاقتصاد الإسلامي: العلم الذي يدرس كيفية إدارة الموارد لتلبية الحاجات الإنسانية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.
2) المقاصد الاقتصادية: الغايات التي تسعى الشريعة لتحقيقها في المجال المالي، كحفظ المال وتداوله بالحق وتحقيق العدل في توزيعه.
3) الذكاء الاصطناعي (AI): قدرة الأنظمة الحاسوبية على محاكاة أنماط التفكير البشري والاستدلال واتخاذ القرار.
4) الرقمنة (Digitization): تحويل العمليات والخدمات والمعاملات إلى صيغ رقمية باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات.

8. منهجية البحث

اقتضت طبيعة الموضوع توظيف ثلاثة مناهج متكاملة: المنهج الوصفي لتحديد ملامح المفاهيم التقنية الجديدة، والمنهج الاستنباطي لاستخراج الأحكام والضوابط من النصوص والقواعد الشرعية، والمنهج التحليلي للنظر في كيفية تفاعل التقنية مع المقاصد، وقد جرى الجمع بين هذه المناهج لأن دراسة الظاهرة الرقمية في إطار مقاصدي لا تستقيم بمنهج واحد؛ إذ تحتاج إلى وصفٍ للأداة، واستنباط للحكم، وتحليل للأثر.

9. الدراسات السابقة

تَنوعت الدراسات السابقة في مقاربة العلاقة بين التقنية والاقتصاد الإسلامي، وفيما يلي عرض لأبرزها مع موقع الدراسة الحالية منها:

دراسة عبد الوهاب ومهدية (2025م) تناولت حوكمة الذكاء الاصطناعي في المؤسسات المالية الإسلامية، وانتهت إلى ضرورة بناء إطار حوكمة خاص يُدمج الرقابة الشرعية في دورة تطوير الخوارزميات وتشغيلها، وأوصت بتشكيل لجان مشتركة من خبراء التقنية والفقهاء، وتطوير معايير للتدقيق الشرعي للأنظمة الذكية، وموقع الدراسة الحالية منها أنها لا تقف عند بُعد الحوكمة، بل تتجاوزه إلى التأصيل المقاصدي للعلاقة بين الأداة والمقصد.

دراسة شحادة (2022م) بحثت المصالح والمفاسد المترتبة على التكنولوجيا المالية في ضوء مقاصد الشريعة، واعتمدت قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح لتقييم الابتكارات الرقمية، وانتهت إلى أن الحكم الشرعي يرتبط بمدى التزام هذه التقنيات بالضوابط الشرعية. وتتميز الدراسة الحالية بانتقالها من تقييم المصالح والمفاسد إلى صياغة تصور بنّاء يربط بين كل تقنية بعينها وما تخدمه من مقاصد جزئية وكلية.

المبحث الأول: التأصيل المقاصدي للاقتصاد الإسلامي في سياق التحول الرقمي

لا يستقيم البحث في أثر التقنية على الاقتصاد الإسلامي قبل ضبط الأساس الذي يقوم عليه هذا الاقتصاد، فمن دون فهم دقيق للمنظومة القيمية التي تُؤطّره، والمقاصد التي يسعى إلى تحقيقها، تصبح المناقشة في الرقمنة مجرد عرض تقني خالٍ من المرجعية، ولهذا السبب يُؤسس هذا المبحث للأطر المفاهيمية والمقاصدية الحاكمة، قبل الانتقال في المبحثين التاليين إلى تحليل أثر التحول الرقمي وتطبيقاته.

المطلب الأول: الأساس النظري والمفاهيمي للاقتصاد الإسلامي ومنظومته القيمية

يقوم الاقتصاد الإسلامي على بنية تختلف جوهرياً عن النُّظم الوضعية، ليس في أحكامه التفصيلية فحسب، بل في تصوره الكلي لطبيعة المال والإنسان والعلاقة بينهما، ويترتب على هذا الاختلاف الجوهري نتيجة منهجية مهمة: لا يمكن تقييم أي تقنية أو ممارسة اقتصادية في الإطار الإسلامي بمقاييس مستعارة من خارجه؛ إذ المعيار ذاته جزء من المنظومة المُقيِّمة.

أولاً: مفهوم الاقتصاد لغةً واصطلاحاً

تدور المادة اللغوية لكلمة (الاقتصاد) حول التوسط والعدل والاستقامة؛ فاقتصد في أمره أي توسط فلم يُفرّط ولم يُفرط، والقصد هو العدل والاستقامة[1]، أما وصف (الإسلامي) فقيد إضافي يُخرج هذا المفهوم من عمومه الوضعي إلى خصوصية انتسابه إلى الشريعة الإسلامية، ومن ثَمَّ تختلف مرجعيته وغاياته اختلافاً جوهرياً عن المذاهب الأخرى[2]، وفي تعريف علم الاقتصاد عموماً، يُعرّفه النوري بأنه العلم الاجتماعي الذي يبحث في كيفية استخدام المجتمع لموارده المحدودة لإشباع حاجاته غير المحدودة[3]، أما الاقتصاد الإسلامي بوصفه فرعاً متمايزاً، فقد تعددت تعريفاته بتعدد الزوايا التي نُظر إليه منها؛ فالفنجري يُعرّفه بأنه النظام الذي يُوجّه النشاط الاقتصادي ويُنظّمه وفق أصول الإسلام ومبادئه[4]، ويعرّفه يسري بأنه العلم الذي يبحث في أحسن طرق الكسب الحلال وإنفاقه وتوزيعه وتنميته لتحقيق مصالح الأمة الإسلامية[5]، ويُضيف دوابة تعريفاً يجمع بين البُعدين المادي والروحي، فيُعرّفه بأنه العلم الذي يُوفّق بين حاجات الأفراد المادية والروحية وما استخلفهم الله فيه من موارد، وفق قيم الشريعة وضوابطها، تحقيقاً للرفاه في الدنيا والآخرة[6]، ويُلاحظ على هذه التعريفات أنها تتدرج من تعريف إجرائي يصف الموضوع، إلى تعريف معياري يربط النشاط الاقتصادي بمنظومة الشريعة، إلى تعريف مقاصدي يصل بين الدنيا والآخرة، وهذا التدرج ليس تنوعاً عشوائياً، بل يعكس عمق المسألة: فالاقتصاد الإسلامي ليس مجرد قواعد للكسب والإنفاق، بل رؤية شاملة لدور المال في حياة الإنسان.

ثانياً: خصائص الاقتصاد الإسلامي والقيم المؤسسة له

يتميز الاقتصاد الإسلامي بخصائص تمنحه هويةً مستقلة، يمكن إجمالها في ثلاث:

1) الربانية: مصدره الوحي الإلهي لا الاجتهاد البشري المحض، وغايته الكبرى تتجاوز الربح المادي إلى تحقيق العبودية لله وعمارة الأرض.
2) الأخلاقية: ينتفي فيه الفصل بين القيم الاقتصادية والقيم الأخلاقية، فالصدق والأمانة والوفاء ليست توصيات إضافية بل مكونات بنيوية للمعاملة المالية.
3) الوسطية: يوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وبين البُعد المادي والبُعد الروحي، فلا يُفرّط في الملكية الخاصة ولا يُذيبها في ملكية جماعية.

وتتأسس هذه الخصائص على منظومة قيمية حاكمة، أبرزها:

1) العدل: وهو أساس المعاملات في الإسلام، ويقتضي منع الظلم والاستغلال وأكل أموال الناس بالباطل.
2) الاستخلاف: إذ المال في التصور الإسلامي مال الله، والإنسان مستخلف فيه، وهذا يُلقي عليه واجب التصرف بمقتضى مراد المالك الحقيقي.
3) التكافل: ويعني المسؤولية التضامنية للمجتمع تجاه أفراده، ويتجسد في مؤسسات الزكاة والصدقات والوقف.

---

[1] الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، معجم مقاييس اللغة، (دار الفكر، 1979م)، 5/95
[2] ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، (دار صادر، بيروت، 1988م)، مادة (قصد)
[3] النوري، محمد، مبادئ علم الاقتصاد، (دار النهضة العربية، القاهرة، 2005م)، 15
[4] الفنجري، محمد شوقي، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، ط1، (مصر، دار الشروق، 1994م)، 18
[5] يسري، عبد الرحمن، قضايا في الفكر الاقتصادي الإسلامي، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001م)، 25
[6] دوابه، أشرف، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهج، مرجع سابق، 25

4) منع الاحتكار والغرر: صيانةً لاستقرار السوق وحمايةً للمستهلك من التلاعب والجهالة.

ثالثاً: الفرق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي في العصر الرقمي

لا يكفي عرض هذه الخصائص بشكل مجرد، بل تتضح أهميتها عند المقارنة الفعلية مع الاقتصاد الوضعي، خاصةً في سياق العصر الرقمي الذي تتقاطع فيه التقنية مع القيم بشكل مكثف، والجدول التالي يُبرز هذا التمايز:

جدول (1): مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي في العصر الرقمي

الاقتصاد الوضعي	الاقتصاد الإسلامي	وجه المقارنة
النظريات الوضعية والعقل البشري	الشريعة الإسلامية(الوحي)	المرجعية
تعظيم الربح والرفاهية المادية	تحقيق الفلاح في الدنيا والآخرة	الهدف الأسمى
وسيلة لتعظيم الإنتاجية ولو بمعزل عن البُعد القيمي	وسيلة مشروطة بالضوابط الأخلاقية	التعامل مع التقنية
ثانوية مقارنةً بالنمو والكفاءة	أولوية قصوى ومنع تركز الثروة	العدالة التوزيعية
نقل المخاطر والفوائد الربوية	المشاركة في الغرم والغنم	إدارة المخاطر

(المصدر: إعداد الباحث)

والمتأمل في هذا الجدول يجد أن الاختلاف ليس في النتائج فحسب، بل في المرجعية والغاية والوسيلة معاً، ومن هنا يتبيّن أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك القدرة على استيعاب التطورات التقنية، لكنه يضع الإنسان والقيم في موقع متقدم على الآلة والربح، فبينما يُوظَّف الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الوضعي لزيادة الإنتاجية ولو على حساب العمالة، يُوظَّف في الاقتصاد الإسلامي لتيسير حياة الناس وتعزيز استخلافهم دون إلحاق ضرر بهم.

المطلب الثاني: المقاصد الاقتصادية في الشريعة الإسلامية وأبعادها التطبيقية

أولاً: مفهوم المقاصد الاقتصادية

تُعرَّف مقاصد الاقتصاد الإسلامي بأنها المعاني والحِكَم والغايات التي أرادها الشارع الحكيم في المجال الاقتصادي تحقيقاً لمصالح العباد في الدنيا والآخرة[7]، وفي تعريف آخر، هي المآلات والغايات المترتبة على تطبيق الاقتصاد الإسلامي في الحياة بأدواته وركائزه ومنهجياته، سواءً في جلب المصالح أم دفع المفاسد أم كليهما معاً [8]، ويُعرّف دوابة الاقتصاد الإسلامي بأنه الفرع المعرفي الذي يُسهم في تحقيق الرفاهية الإنسانية من خلال تخصيص الموارد النادرة وتوزيعها بما يتوافق مع التعاليم الإسلامية، دون إفراط في تقييد الحرية الفردية أو إحداث اختلالات اقتصادية كلية (9).

7- وابه، أشرف، الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده، ط1، (إسطنبول، دار المدرس، 2022م).
8- البابلي، نبيل، دور التخطيط الاستراتيجي القومي في تحقيق مقاصد الاقتصاد الإسلامي: استراتيجيات التنمية نموذجاً، رسالة دكتوراه، جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم، (2022م).

ثانياً: المقاصد الاقتصادية الكبرى وعلاقتها بالمعاملات المالية

الأحكام الاقتصادية في الشريعة لم تُشرَّع عبثاً، وإنما لتحقيق غايات كبرى تصون النظام المالي وتمنع الظلم والاضطراب، وقد جرى استقراء المقاصد الاقتصادية الكبرى في خمسة: الاستخلاف، والتنمية، والعدل، والاستقلال، والأمن، وفيما يلي مقاربة لكل منها:

(1) مقصد الاستخلاف

ترجع كلمة (الاستخلاف) في اللغة إلى مادة (خلف) التي تدور حول ثلاثة معانٍ: إتيان شيء بعد شيء، وخلاف القدام، والتغيّر(10)، ومن ذلك قول العرب: خلف فلانٌ فلاناً، إذا قام مقامه(11)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾(12)، وقوله: ﴿جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [9].

أما في الاصطلاح فأصل مبدأ الاستخلاف ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[10]، والاستخلاف المالي أصله قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ[11]، وقد بيّن ابن عاشور أن الخليفة في الأصل هو الذي يخلف غيره أو يكون بدلاً عنه في عمل يعمله، والمراد هنا الذي يتولى عملاً يريده المُستخلِف، فهو يعمل ما أُريد منه في الأرض[12].

ومقصد الاستخلاف بهذا المعنى ليس مجرد تكليف فردي، بل هو منظور كلي يُعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والمال، فالمال في الاستخلاف ليس ملكاً مطلقاً لصاحبه، وإنما أمانة تنطوي على حقوق للمستخلِف الحقيقي (وهو الله سبحانه) وللمجتمع الذي يُستخلف الإنسان فيه، ويترتب على هذا التصور أن أي توظيف للمال بما في ذلك توظيفه في تطوير التقنية أو الاستثمار فيها يجب أن يخضع لمعايير المُستخلِف لا لأهواء المُستخلَف، وهذا يفتح باب التساؤل المهم: هل تطبيقات الذكاء الاصطناعي القائمة على تعظيم الربح الفردي تتسق مع مقصد الاستخلاف، أم تخالفه؟ السؤال يحتاج إلى تفصيل سنعود إليه في المباحث اللاحقة.

(2) مقصد التنمية

التنمية لغةً من (نما) ينمو نماءً وزيادةً، يُقال: نما المال نماءً أي زاد وكثر[13]، وفي الاصطلاح الاقتصادي، يعرّفها أبو النصر بأنها تحسين نوعية حياة الفرد والمجتمع وفق احتياجاته بما يُحقق له الكفاية والرفاه(18)، وعند رحالي وبوخالفة، التنمية هي العملية التي يستخدم بها المجتمع موارده استخداماً منظّماً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يصب في رفاهية الإنسان[14].

والتنمية مقصد قرآني صريح؛ فقد ربط الله النماء بطاعته وحرّم العبث بالمال، وأمر بتثميره لا بكنزه، وفي السياق الرقمي، يُمكن قراءة هذا المقصد قراءةً موسّعة: فالاستثمار في البنية الرقمية والتأهيل التقني للأمة هو في حقيقته تنمية اقتصادية بالمعنى المعاصر، لأن التنمية لم تعد محصورة في توسيع رأس المال المادي، بل امتدت إلى رأس المال البشري والمعرفي، ومن ثَمّ، فإن غياب الاستثمار التقني في الدول الإسلامية إخلال بمقصد التنمية لا مجرد تخلف عرضي.

[9] سورة فاطر، آية 39
[10] سورة البقرة، آية 30
[11] سورة الحديد، آية 7
[12] ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م (1/398).
[13] الرازي، معجم مقاييس اللغة، مرجع سابق، 479/5.
[14] رحالي، حجيلة، وبوخالفة، رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، (المركز الجامعي تيبازة، 2010م)،

(3) مقصد العدالالعدل لغةً من (عَدَل) أي استقام، وضد الجور[15]، وقد عرّفه الجرجاني بأنه عبارة عن الأمر المتوسط بين الإفراط والتفريط[16]، وفي مجلة الأحكام العدلية، العدل في الحقوق المالية هو إعطاء كل ذي حقٍ حقه دون زيادة ولا نقصان[17].

والعدل في النظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على أساسين متوازنين يتمايز بهما عن النظامين الرأسمالي والشيوعي، فالرأسمالية تقوم على عدم تدخل الدولة في الاقتصاد وإطلاق المنافسة الكاملة بين الأفراد [18]والشيوعية تقوم على انفراد الدولة بالنشاط الاقتصادي والقضاء على المنافسة(24)، أما النظام الإسلامي فيقع وسطاً بينهما؛ إذ يُتيح الملكية الفردية لكن يقيّدها بضوابط أخلاقية ومبادئ شرعية تنظمها آيات القرآن وأحاديث النبي ﷺ[19]، والمقصد العدلي في الاقتصاد الإسلامي يتجاوز عدالة المعاملة الفردية إلى عدالة البنية الاقتصادية كلها؛ فلا يكفي أن يتعامل البائع مع المشتري بإنصاف، بل يجب أن يكون النظام الذي يُنتج فرص التعامل عادلاً في ذاته، ومن هذا الباب تنبثق إشكالية رئيسية في عصر الخوارزميات: فإذا كانت المعاملة الفردية الناتجة عن خوارزمية تبدو عادلة، لكن الخوارزمية ذاتها مُتحيّزة في تصميمها، فهل تكفي عدالة المُخرَج عن انعدام عدالة المُدخَل؟ هذا السؤال يضع الباحث المعاصر أمام ضرورة تطوير مفهوم العدالة ليشمل العدالة البرمجية لا العدالة المعاملاتية فحسب.

(4) مقصد الاستقلال

الاستقلال لغةً من (قَلَّ) القاف واللام، ويدور حول معنيين: الأول قلة الشيء، والثاني خلاف الاستقرار وهو الانزعاج [20]، واستقلّ الشيءَ: عدّه قليلاً، واستقلت السماءُ: ارتفعت، واستقل القومُ: مضوا وارتحلوا [21]، أما اصطلاحاً، فيُعرَّف الاستقلال المالي بأنه عدم تبعية الاقتصاد لسلطة أخرى تعلوه، أو هو انفراد المؤسسة بإدارة مواردها المالية وإنفاقها وفق نظمها الخاصة[22].

ويُمكن تعريف الاستقلال الاقتصادي بأنه قدرة الأمة على التصرف في مواردها وتوجيه إنتاجها بما يحقق مصلحتها العامة، دون خضوع لإرادة خارجية[23]، ولأن الاقتصاد محرك للشعوب والدول، فإن قوته شرط لاستقلال القرار السياسي والاجتماعي، وفي المقابل، تُعدّ التبعية الاقتصادية من أخطر ما يسلب الدول حريتها؛ إذ تُفقدها القدرة على اتخاذ قراراتها الداخلية، فضلاً عن الخارجية، وقد عُرّفت التبعية بأنها درجة غير متكافئة من الاعتماد والتأثير الاقتصادي بين الدول الصناعية الثرية والدول النامية، تقوم على الاستغلال والتبادل غير المتكافئ، وقد تأخذ شكل المعونات التي تُمثّل صورة جديدة من الاستعمار[24].

غير أن الحث على عدم التبعية لا يعني الانعزال أو منع التعامل الاقتصادي مع غير المسلمين؛ فالفرق بين الأمرين شاسع، وقد دلّت السنة على جواز هذا التعامل في أحاديث صحيحة، منها ما بوّب له البخاري في باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب، عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: «كنا مع النبي ﷺ، ثم جاء رجل مشرك مشعانٌ طويل بغنم يسوقها، فقال النبي ﷺ: بَيْعاً أم عطيةً؟

---

[15] الرازي، معجم مقاييس اللغة، مرجع سابق، 246/4.
[16] الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، (دار الكتب العلمية، بيروت)، 147.
[17] لجنة من علماء الخلافة العثمانية، مجلة الأحكام العدلية، تحقيق: نجيب هواويني، مادة (1705)، 344.
[18] محمد المبارك، نظام الإسلام، الاقتصاد مبادئ وقواعد، (دار الفكر، بيروت، 1392هـ)، 23.
[19] بلخي، حسن عمر، الثمن العدل في الإسلام، المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، (مكة المكرمة، 1976م)، 145.
[20] الرازي، معجم مقاييس اللغة، مرجع سابق، 3/5.
[21] - الفارابي، الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (دار العلم للملايين، بيروت، 1987م)، 1904/5.
[22] خطاب، محمد، ودلود، معمر، المالية البلدية بين الاستقلالية والتبعية، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، (2017-2018م)، 9.
[23] عبد الحميد، أحمد الهادي سليمان، التبعية الاقتصادية وكيف عالجها الإسلام، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد 4، (1443هـ - 2021م).
[24] المرزوقي، عمر بن فيحان، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، ط1، (مكتبة الرشد، الرياض، 1427هـ - 2006م)، 11.

— أو قال: — أم هبةً، قال: لا، بل بيع، فاشترى منه شاةً»[25]، وقال ابن بطال: الشراء والبيع من الكفاركلهم جائز[26]، وفي السياق الرقمي المعاصر، يكتسب مقصد الاستقلال أبعاداً جديدة لم تكن متصوّرة قديماً. فالتبعية لم تعد مجرد تبعية في السلع أو رؤوس الأموال، بل امتدت إلى تبعية في البنية التحتية الرقمية، وفي خوارزميات اتخاذ القرار، وفي مصادر البيانات، وحين تعتمد البنوك الإسلامية على منصات تقنية مملوكة بالكامل لشركات خارجية، تتسرب التبعية من باب التقنية إلى صلب القرار الاقتصادي، وهذا يطرح مهمةً مقاصديةً عاجلة: بناء بنية تحتية رقمية إسلامية مستقلة لا تتحقق سيادة الاقتصاد الإسلامي بدونها.

(5) مقصد الأمن

الأمن لغةً من (أَمَن) الهمزة والميم والنون، ويدور حول معنيين متقاربين: الأمانة التي هي ضد الخيانة وأصلها سكون القلب، والتصديق، والأمن نقيض الخوف[27]، قال الراغب الأصفهاني: أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف[28]، وفي الاصطلاح، عرّفه الجرجاني بأنه عدم توقع مكروه في الزمان الآتي[29]، وقال الماوردي: الأمن المطلق ما عمّ، والخوف قد يتنوع وقد يعم[30]، أما الأمن الاقتصادي تحديداً، فقد عرّفته الأمم المتحدة بأنه الوسائل المادية التي تُمكّن الإنسان من أن يحيا حياةً اقتصاديةً مستقرةً ومُشبَعة، تشمل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم[31]، والأمن المقصود في المنظور الإسلامي أمنٌ شامل يبدأ من أمن الطعام والشراب وينتهي بالأمن من الخوف، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ﴾[32] ، ويُمكن قراءة مقصد الأمن في عصر الرقمنة قراءةً أوسع تشمل الأمن السيبراني للأصول المالية، فحين تُتحول الأموال إلى أرقام في خوادم، يصبح اختراق هذه الخوادم تهديداً مباشراً لمقصد حفظ المال، ومن هنا، فإن الاستثمار في الأمن السيبراني في المؤسسات المالية الإسلامية ليس ترفاً تقنياً، بل واجب مقاصدي تقتضيه صيانة الأمن الاقتصادي للأمة، والتقصير في هذا الاستثمار قد يُوجب الضمان شرعاً، لأن المؤسسة التي قبلت بحفظ أموال الناس مسؤولة عن صيانتها بكل وسيلة متاحة في عصرها.

المطلب الثالث: مفاهيم الأساس الرقمي وعلاقتها بالبنية المقاصدية

أولاً: تعريفات الأساس الرقمي

- التحول الرقمي (Digital Transformation): يُعرَّف بأنه عملية دمج استراتيجية للتقنيات الرقمية في كل مفاصل العمل المؤسسي، ولا يُختزل في استبدال الأدوات التقليدية بأدوات تقنية، بل يمتد إلى إعادة صياغة نماذج التشغيل (Business Models) وثقافة المؤسسة، بما يُولّد قيمةً مضافةً للعملاء ويُحقق مرونةً مؤسسيةً في مواجهة المتغيرات(39).

- الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence): هو جيل متطور من الأنظمة الحاسوبية والبرمجيات المصممة لمحاكاة القدرات الذهنية البشرية، ويتميز بقدرته على معالجة البيانات الضخمة، والتعلم الذاتي من الأنماط المتكررة، واتخاذ قرارات منطقية أو تقديم تنبؤات مبنية على نماذج إحصائية متقدمة[33].

---

[25] أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب، رقم.(2216)

[26] ابن بطال، أبو الحسن، شرح صحيح البخاري لابن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، (مكتبة الرشد، الرياض، 2003م)، 338/6.

[27] الرازي، معجم مقاييس اللغة، مرجع سابق، 133/1.

[28] الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان الداودي، ط1، (دار القلم، دمشق، 1412هـ)، 90.

[29] الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، 37.

[30] الماوردي، أبو الحسن، أدب الدنيا والدين، (دار مكتبة الحياة، بيروت، 1986م)، 142.

[31] القليطي، سعيد علي حسن، التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية، بحث مقدم لمؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطني، (الرياض، 2007م)، 4.

[32] سورة قريش، الآيتان 3-4.

[33] Russell, Stuart and Norvig, Peter, Artificial Intelligence: A Modern Approach, Pearson, 2020, pp. 30-45.

- الاقتصاد الرقمي (Digital Economy): منظومة اقتصادية تعتمد بصفة أساسية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها محرّكاً للإنتاج والاستهلاك، وفي هذا النمط تتحول البيانات إلى أصل استراتيجي، وتُصبح المنصات الرقمية ميداناً رئيساً للتبادل التجاري، مما يُقلّص الحدود الجغرافية بين الأسواق [34].

ثانياً: خصائص التحول الرقمي في الإطار الإسلامي

يتمايز التحول الرقمي في الإطار الإسلامي عن نظيره في الإطار الوضعي بثلاث خصائص جوهرية:

1) الامتثال التقني التلقائي (Automated Sharia Governance): تقوم هذه الخاصية على دمج المعايير الشرعية مباشرةً في الخوارزميات البرمجية، فيما يُعرف بالعقود الذكية (Smart Contracts) وأثر ذلك أن المعاملة لا تُنفَّذ إلا عند استيفاء شروطها الشرعية تلقائياً، مما يحد من الخطأ البشري في التطبيق [35].
2) الشفافية الرقمية (Digital Transparency): يُوفّر التحول الرقمي رؤيةً واضحةً لمسار تدفق الأموال، مما يُتيح للمؤسسات والعملاء التأكد من أن الاستثمارات لا تُوجَّه إلى أنشطة محظورة شرعاً، وهذه الميزة لا تُعزّز ثقة أصحاب المصلحة فحسب، بل تُسهم في إعادة بناء الرقابة الشرعية
   1. على أسس تقنية[36].
3) التشاركية المالية (Financial Inclusion & Risk Sharing): تعمل المنصات الرقمية على تفعيل مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بكفاءة أعلى من النُّظم التقليدية، مما يُيسّر توزيع المخاطر ويُعظّم المنفعة الجماعية، ويدعم المقاصد الاجتماعية للاقتصاد الإسلامي عبر إتاحة الخدمات المالية لشرائح أوسع من المجتمع[37].

المبحث الثاني: انعكاسات التحول الرقمي على البنية المقاصدية للاقتصاد الإسلامي

ينتقل البحث في هذا المبحث من مستوى التأصيل النظري إلى مستوى التحليل التطبيقي، فينظر في كيفية تفاعل التقنيات الرقمية مع المقاصد المعروضة في المبحث السابق، والافتراض المنهجي الذي يقوم عليه هذا المبحث أن التقنية لا تحمل قيمةً مقاصديةً ذاتيةً، بل قيمتها مشروطة بالسياق الذي تُوظَّف فيه؛ ومن ثَمَّ يصير السؤال المركزي: ما الشروط التي تجعل من التقنية وسيلةً مُحققةً للمقاصد، وما الشروط التي تُحوّلها إلى أداةٍ مُنتهكةٍ لها؟

المطلب الأول: الأساس الرقمي في ميزان المقاصد

ينطوي توظيف الأساس الرقمي في المؤسسات المالية الإسلامية على إمكانات وتحديات في آنٍ معاً، وقراءة هذا الازدواج تستلزم تجاوز التقييم الانطباعي إلى تحليل بنيوي يربط كل تقنية بعينها بما تخدمه أو تُهدّده من مقاصد.

أولاً: المفهوم والمضمون

يُعرَّف التحول الرقمي الإسلامي بأنه استراتيجية لتبني التقنيات الحديثة في تصميم المنتجات والخدمات المالية وتقديمها، بحيث تكون متوافقة جوهرياً مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا التحول ليس مجرد تطبيق تقني، بل عملية شاملة تشمل تحسين الكفاءة التشغيلية، وتوسيع الوصول إلى العملاء، وضمان الالتزام التلقائي بالضوابط الشرعية عبر بنية تكنولوجية ذكية[38].

ويختلف هذا المفهوم عن التحول الرقمي في إطاره الوضعي اختلافاً جوهرياً؛ فالأخير يقتصر على كفاءة العملية (Process Efficiency)، بينما الأول يجمع بين كفاءة العملية وامتثالها الشرعي (+ Process Efficiency

---

[34] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، (دار الصفاء للنشر، 2005م)، 45.

[35] skinner, Chris, Digital Bank: Strategies to Launch or Become a Digital Bank Marshall Cavendish, 2014, pp. 45-50.

[36] معجم المعاني الجامع، معنى الشفافية، https://www.almaany.com، تاريخ الدخول: 19/02/2026

[37] شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط6، (دار النفائس، الأردن، 2007م)، 34.

[38] القرضاوي، يوسف، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، ط1، (مكتبة وهبة، القاهرة، 1995م)، 112.

Shariah Compliance). والتمييز هنا ليس لفظياً، بل بنيوي: فأتمتة قرض ربوي في بنك تقليدي إنجاز تقني، لكن أتمتة عقد مرابحة في بنك إسلامي تتطلب أن تتضمن الخوارزمية ضماناً لتملك السلعة حقيقةً أو حكماً قبل بيعها، وهذه إشكالية تقنية وفقهية معاً تستدعي تطوير نماذج برمجية فقهية متخصصة.

ثانياً: أثر الرقمنة على المقاصد الشرعية

يُمكن تتبع أثر الرقمنة على كل مقصد جزئي على حدة، ليتبيّن أن العلاقة بين الأداة والمقصد علاقة وظيفية تتجدد بحسب نوع التقنية المُستخدَمة:

- مقصد حفظ المال: تُسهم الرقمنة في صيانة الأصول المالية عبر بناء أساس رقمي يعتمد على أنظمة تشفير متقدمة وبروتوكولات أمن سيبراني، مما يحد من مخاطر السطو الإلكتروني، كما تُقلل أتمتة العمليات من الهدر المالي الناتج عن الأخطاء البشرية والبيروقراطية الورقية، فيتحقق مقصد الحفظ في بُعدَيه: حماية الموجود وتنميته[39].
- مقصد العدالة التوزيعية: أحدثت التطبيقات المالية عبر الهواتف الذكية نقلة في الشمول المالي، إذ مكّنت شرائح واسعة في المناطق النائية من الوصول إلى الخدمات المصرفية، وهذا الانتشار يُسهم في تحقيق عدالة الفرص وتقليص الفوارق الاقتصادية، وهو ما ينسجم مع المقصد الشرعي في توزيع الثروة ومنع تداولها بين فئة محدودة[40].
- مقصد المصلحة وانتفاء الغرر: تُوفّر تقنية البلوك تشين (Blockchain) سجلات رقمية شفافة وغير قابلة للتعديل، مما يُسهم في إزالة الجهالة والغرر من العقود المالية. وتُضمَن مصلحة المتعاقدين بتوثيق تفاصيل المبيع والثمن بدقة، فيتعزز شرط الشفافية الذي تشترطه الشريعة في صحة المعاملات[41].

ثالثاً: التحديات المقاصدية في العصر الرقمي

في المقابل، يفرز التحول الرقمي تحديات تمس جوهر المقاصد لا أُطُرها فحسب، وتتطلب معالجةً مقاصديةً قبل أن تتحول إلى مفاسد بنيوية:

- الاحتكار الرقمي: هيمنة شركات تكنولوجية محدودة على البيانات الضخمة قد تُؤدي إلى تركيز القوة الاقتصادية في يد قلة، مما ينافي مقصد الشريعة في منع الاحتكار وتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية[42].

- الإقصاء الرقمي (Digital Divide): قد يُحرم ضعف الوصول إلى التقنية أو نقص المهارات الرقمية فئاتٍ كاملةً من حقوقها المالية، فيصبح التحول الرقمي ذاته سبباً جديداً للظلم بدلاً من أن يكون أداةً لإزالته، وهذا يستدعي تعزيز سياسات المواطنة الرقمية لضمان عدم تحول التقنية إلى عامل إقصاء(50).

- المخاطر الأخلاقية للذكاء الاصطناعي: تبرز تحديات عند استخدام الخوارزميات في توجيه الأسواق أو في التسويق الموجّه الذي يستغل نقاط ضعف المستهلك، وهذه ممارسات تتعارض مع مقاصد حفظ المال والعدل، وتستوجب أُطُراً أخلاقيةً تضمن عدم الإضرار بمصلحة المستهلك(51).

والتحليل الإجمالي لهذه التحديات يُظهر أن العلاقة بين الرقمنة والمقاصد علاقة وسيلة بغاية، لا علاقة هوية، فالرقمنة وسيلة فعّالة، لكنها محفوفة بمخاطر قد تنقلب إلى مفاسد إن لم تُضبط، ومن هنا تأتي أهمية إعمال القاعدة الفقهية «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح» عند هندسة النُّظم الرقمية الإسلامية، بمعنى أن السماح بأي تقنية يجب أن يُسبَق بفحص دقيق لمخاطرها لا لمنافعها فحسب.

---

[39] الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ط4، (دار الفكر، دمشق، 2004م)، 2855/4.

[40] Strong, Robert A., Portfolio Construction, Management, and Protection South-Western Cengage Learning, 2014, pp. 265-289

[41] معجم المعاني الجامع، معنى المصلحة المرسلة، https://www.almaany.com، تاريخ الدخول: 19/02/2026.

[42] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، 11.

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية الحاكمة للتحول الرقمي

لضمان انضباط التحول الرقمي بالمقاصد، لا يكفي الاعتماد على نوايا حسنة من القائمين عليه، بل تجب صياغة منظومة ضوابط شرعية ومُؤسسية تحكم تصميم النُّظم الرقمية وتشغيلها، ويمكن استنباط أربعة ضوابط رئيسية من الفقه المقاصدي:

- العدالة البرمجية ونفي الغرر (Algorithmic Fairness): يجب أن تُصمَّم الخوارزميات على قواعد واضحة ومنطقية تمنع الجهالة والغموض اللذين قد يفضيان إلى نزاع، ويُحظَر تداول بيانات العملاء أو بيعها إن ترتب عليه انتهاك للخصوصية أو ضرر غير معلوم، استناداً إلى مبدأ نفي الغرر(52).

- الشفافية في العقود الذكية (Disclosure & Transparency): تتطلب الحوكمة الرقمية أن يكون الكود البرمجي في العقود الذكية واضحاً في نتائجه لجميع الأطراف المتعاقدة، ويضمن هذا الضابط انتفاء الشروط التقنية الخفية أو التعقيدات البرمجية التي قد تُخدع المستهلك(53).

- حفظ المال والأمن السيبراني (Information Security): تُعدّ حماية بيانات العملاء وأصولهم المالية من بروتوكولات الأمن السيبراني واجباً شرعياً وقانونياً، ولمّا كانت المعلومات الرقمية اليوم مالاً متقوّماً، فإن أي تقصير في تطبيق هذه البروتوكولات يُوجب ضمان المؤسسة في حال الاختراق[43].

- الذرائع والامتثال الرقابي (Regulatory Compliance): يجب تفعيل الرقابة الرقمية لمنع استخدام العملات المشفرة أو الأدوات التقنية الناشئة وسيلةً لغسيل الأموال أو تمويل الأنشطة غير المشروعة، ويهدف هذا الضابط إلى حماية النظام المالي عبر استباق المخاطر، وهو ما يُعرف في الفقه بسد الذرائع[44].

والاستنباط الذي تم اقتراحه هنا هو إطلاق مفهوم جديد يمكن تسميته «الحوكمة الشرعية التقنية» (Shariah Tech Governance)، يتجاوز الرقابة الشرعية التقليدية إلى رقابة تقنية متخصصة. فلا يكفي وجود هيئة شرعية تُراجع المنتجات بعد إنتاجها، بل لا بد من وجود مدققين شرعيين يمتلكون كفاءات تقنية لفحص الخوارزميات في طور تصميمها، والتأكد من عدم انطوائها على تحيز أو مخالفة شرعية، وهذا تحول من رقابة بعدية إلى رقابة قبلية وأثنائية، يتغير معها دور الفقيه من معلِّق إلى مهندس مشارك[45].

المطلب الثالث: الآثار المقاصدية للتحول الرقمي في المؤسسات المالية الإسلامية

يُمكن إجمال الآثار المقاصدية للتحول الرقمي في المؤسسات المالية الإسلامية في أربعة محاور، كل محور يربط أثراً تقنياً بمقصد شرعي:

2) الكفاءة التشغيلية ومقصد حفظ المال: تُسهم الرقمنة في تسريع المعاملات والحد من الأخطاء البشرية الناتجة عن التدخل اليدوي، والأثر المباشر لذلك حماية أصول المساهمين والمودعين وتعظيم العوائد، وهو جوهر مقصد حفظ المال في بُعدَي الصيانة والتنمية[46].
3) الشفافية ومقصد منع الغرر: تُتيح تقنيات السجلات الموزعة (DLT) توثيقاً غير قابل للتحريف لتفاصيل العقود والمعاملات، مما يُعزّز شرط العلم بمحل العقد وتفاصيله، ويُحقق ما تشترطه الشريعة من انتفاء الجهالة، وهذه الشفافية ليست فقط حماية للأطراف، بل أداة لإعادة بناء الثقة في المؤسسة المالية الإسلامية[47].
4) الشمول المالي ومقصد العدالة التوزيعية: تُمكّن المنصات الرقمية شرائح كانت مُستبعدة من النظام

---

[43] الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق، 2855/4.

[44] معجم المعاني الجامع، معنى سد الذرائع، https://www.almaany.com، تاريخ الدخول: 12/02/2026.

[45] العمراني، عبد الله بن محمد، حوكمة المؤسسات المالية الرقمية: دراسة تأصيلية تطبيقية، ط1، (دار كنوز إشبيليا، الرياض، 2024م)، 175/1-198.

[46] الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق، 2860/4.

[47] El-Gamal, Mahmoud A., Islamic Finance: Law, Economics, and Practice Cambridge University Press, 2006, pp. 58-60.

المالي الرسمي من الوصول إلى الخدمات، وهذا الإدماج يُفعّل المقصد الشرعي في توزيع الثروة وتيسير المعاملة، ويُسهم في تقليص الفوارق التي يَنهى الشرع عن استدامتها[48].

4) الاستدامة ومقصد عمارة الأرض: يُقلّل التحول الرقمي من استهلاك الموارد الورقية ومن البصمة الكربونية للعمليات المالية، وهذا التوجّه ينسجم مع المقصد الشرعي في عمارة الأرض وعدم الإفساد فيها[49].

المبحث الثالث: دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق مقاصد الاقتصاد الإسلامي

بعد التأصيل المقاصدي وتحليل أثر التحول الرقمي عامةً، ينتقل البحث في هذا المبحث إلى التطبيقات النوعية للذكاء الاصطناعي تحديداً، والتفريق بين الرقمنة عموماً والذكاء الاصطناعي خصوصاً تفريق منهجي مهم؛ إذ تختلف التحديات الفقهية والمقاصدية المتعلقة بالخوارزميات المتعلمة عن تلك المتعلقة بمجرد الرقمنة. ويتوقع الباحث أن التحديات الفقهية للذكاء الاصطناعي ستكون أعمق وأوسع، لأنها تتعلق بكيان يتخذ قرارات لا بمجرد أداة تنفّذ قرارات مُسبقة.

المطلب الأول: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز التكافل والاستدامة

يفتح الذكاء الاصطناعي آفاقاً متعددة لإعادة هندسة مؤسسات التكافل الإسلامي بكفاءة لم تكن متاحة من قبل، ويمكن إبراز أهم هذه التطبيقات في ثلاثة محاور:

(1) أتمتة الزكاة وحسابها: تتيح الخوارزميات الذكية حساب الزكاة بدقة عبر تحليل البيانات المالية الفورية للمكلَّف، شاملةً ذلك الأصول الرقمية والاستثمارات والممتلكات، وأثر ذلك ضمان عدالة الأداء وانتفاء الإغفال أو التقدير الخاطئ، مما يحقق مقصد العدالة التوزيعية في أحد أهم تطبيقاتها الشرعية[50].

(2) إدارة الأوقاف الذكية: يمكن للذكاء الاصطناعي تحويل إدارة الأوقاف من نموذج تقليدي بطيء إلى نموذج ديناميكي يُحدّد الفئات الأكثر احتياجاً جغرافياً وزمنياً، ويُوجّه الموارد إليها لحظياً، وهذا التوظيف يُحوّل الوقف من أداة خيرية ثابتة إلى آلية تنموية متجاوبة، تخدم مقصد التنمية ومقصد التكافل في آنٍ معاً[51].

(3) منصات التمويل الجماعي الشرعية (Islamic Crowdfunding): تجمع هذه المنصات بين المستثمرين والمشاريع الصغيرة وفق صيغ شرعية كالمضاربة والمشاركة، مما يفتح قنوات تمويل بديلة عن النظام المصرفي التقليدي، ويترتب على ذلك تعزيز الشمول المالي وتمكين رواد الأعمال من الفئات المحرومة من التمويل التقليدي[52].

ومن منظور تحليلي، يُمكن القول إن أثر الذكاء الاصطناعي على مؤسسات التكافل الإسلامي يتجاوز تحسين الكفاءة إلى إعادة تعريف الإمكان، فمؤسسات كانت تواجه قيوداً بنيوية في الوصول والمعرفة والقدرة على المعالجة، أصبحت أمام إمكانات لم تكن متاحة قبل عقد من الزمان، لكن هذا الإمكان لا يتحول إلى واقع تلقائياً؛ فهو يستلزم استثماراً مؤسسياً وكفاءات بشرية وإطاراً تشريعياً، وغياب أي من هذه العناصر يجعل الإمكان النظري عاجزاً عن التحقق[53].

---

[48] ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، ط2، (دار النفائس، الأردن، 2001م)، 180.

[50] القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، ط25، (مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006م)، 650/2.

[51] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، 88.

[52] معجم المعاني الجامع، معنى التكافل، https://www.almaany.com، تاريخ الدخول: 15/02/2026.

[53] Khan, Tariqullah, InsurTech and Islamic Insurance (Takaful): Transforming the Frontier of Islamic Finance, Palgrave Macmillan, 2022, pp. 110-135

المطلب الثاني: التحديات الشرعية والتقنية والقانونية

الانتقال من بحث الإمكانات إلى بحث التحديات ليس انتقالاً تقييدياً بقدر ما هو انتقال تكميلي، فالقراءة المتوازنة لأي أداة تستلزم النظر إلى وجهَيها معاً، وفيما يلي تحليل لأبرز التحديات في ثلاثة مستويات:

أولاً: التحديات الشرعية والأخلاقية

تتمحور الإشكالية الشرعية الكبرى حول مفهوم المسؤولية والجبر، ففي حال خطأ تقني من مستشار مالي ذكي (Robo-Advisor) يُؤدي إلى خسارة أموال العملاء، يبرز التساؤل الفقهي حول الضامن: هل تقع المسؤولية على المبرمج، أم على الشركة المُشغّلة، أم على هيئة الرقابة الشرعية التي أجازت النظام؟ وهل يُمكن تصور الذمة المالية المستقلة للنظام الذكي ذاته؟ هذه إشكالية فقهية حقيقية لم تجد جواباً نهائياً بعد[54].

ويُضاف إلى ذلك تحدي الانحياز الخوارزمي (Algorithmic Bias)؛ فإذا غُذّي النظام ببيانات تاريخية مُتحيزة، نتجت عنه قرارات إقصائية تظلم فئات بعينها، وهذا يصطدم مباشرةً بمقصد العدل، ويُحوّل ما يبدو موضوعياً (الخوارزمية) إلى أداة تكرار للظلم التاريخي بصورة جديدة، والمعالجة هنا لا تكتفي بإصلاح الخوارزمية، بل تستوجب فحصاً قبلياً لمصادر البيانات ذاتها.

ثانياً: التحديات التقنية وأمن البيانات

تعتمد كفاءة الذكاء الاصطناعي اعتماداً كلياً على جودة البيانات، فالمخرجات الضعيفة نتيجة حتمية لمدخلات غير دقيقة، وهو ما يُعرف بقاعدة (Garbage in, Garbage out)، وفي السياق المالي،

تترتب على مخرجات ضعيفة قرارات قد تكون كارثية، كما تزداد مخاطر الأمن السيبراني مع تطور

تقنيات الاختراق التي تستهدف ثغرات خوارزميات التعلم الآلي، مما يُهدّد استقرار المؤسسة وأمن بيانات أصحاب المصلحة[55].

ثالثاً: التحديات القانونية والتشريعية

يواجه الاقتصاد الرقمي فجوةً تشريعيةً واضحة في غياب القوانين التي تنظم المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي في معظم الدول الإسلامية وغيرها، وهذا الفراغ القانوني يجعل تحديد المرجعية القضائية عند النزاعات التقنية المعقدة أمراً صعباً، ويستوجب تحديث الأُطر التنظيمية لتُواكب سرعة التطور التكنولوجي[56]، والتأمل في هذه التحديات الثلاث مجتمعةً يكشف أن العائق الأساسي أمام التبني الكامل للذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الإسلامي ليس في التقنية ذاتها، بل في قصور التكييف الفقهي والتأطير القانوني، ومستقبل المالية الإسلامية الرقمية يتوقف على بناء جسور تعاون بين علماء الشريعة وعلماء البيانات، بهدف تكوين جيل جديد من «الفقهاء التقنيين» القادرين على الجمع بين فهم النص الشرعي وإدراك الواقع الرقمي المعاصر، وهذا التكوين ليس ترفاً، بل ضرورة بنيوية يتوقف عليها بقاء الاقتصاد الإسلامي ذا صلة في عالمٍ ستُحدّده الخوارزميات.

[54] المحمود، عبد الرحمن بن صالح، المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية مقارنة، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، ط1، (الرياض، 2021م)، 45.

[55] Pasquale, Frank, The Black Box Society: The Secret Algorithms That Control Money and Information, Harvard University Press, 2015, pp. 18-25

[56] King, Brett, Bank 4.0: Banking Everywhere, Never at a Bank, John Wiley Sons, 2018, pp. 312-3256

المطلب الثالث: آفاق تطوير الاقتصاد الإسلامي في ظل الثورة الرقمية

بعد رصد الإمكانات والتحديات، يتجه البحث إلى تقديم تصور بنّاء لما يُمكن أن يكون عليه الاقتصاد الإسلامي في ظل الثورة الصناعية الرابعة، ويقوم هذا التصور على ثلاثة محاور تكاملية، يهدف كل محور إلى ترجمة المقاصد إلى ممارسات قابلة للتطبيق:

المحور الأول: السيادة المالية والمنصات الرقمية الموحدة

تستهدف هذه الركيزة بناء سوق رقمية إسلامية مشتركة تتجاوز الحدود الجغرافية، عبر إصدار عملات رقمية مستقرة (Stablecoins) مدعومة بأصول حقيقية أو معادن نفيسة كالذهب، ويُضمن بذلك استقرار القيمة وحفظ المال من التضخم، وتُيسَّر التجارة البينية بين الدول الإسلامية، ويُقلَّص الاعتماد على العملات الأجنبية المتقلبة[57].

المحور الثاني: هندسة الأدوات المالية الذكية (Smart Sukuk)

يُمثّل الانتقال من الصكوك التقليدية إلى الصكوك الذكية القائمة على تقنيات السجلات الموزعة قفزةً نوعيةً في الأدوات المالية الإسلامية، وأثر هذا الانتقال: أتمتة كاملة لإصدار الصكوك وتداولها وتوزيع عوائدها عبر العقود الذكية، مع تقليص للتكاليف التشغيلية، وإزالة لمخاطر التلاعب، وجذب للمستثمرين العالميين الباحثين عن الشفافية والسرعة[58].

المحور الثالث: الوقف الرقمي والاقتصاد التشاركي

يُحيي هذا المحور الدور الاجتماعي للمال عبر منصات رقمية عالمية تُعزّز قيم التكافل، وتُتيح منصات الوقف المشترك (Crowdfunding) إدارةً شفافةً للأوقاف، وتُمكّن المتبرعين من تتبع أثر أموالهم لحظياً، فتُعاد بذلك ثقة الجمهور في المؤسسات الخيرية، ويتحقق المقصد الشرعي في توزيع الثروة بشكل عادل [59].

والاستنباط الذي يخلص إليه البحث هنا هو أن هذه الاستراتيجية الثلاثية لا تستهدف التحسين التقني فحسب، بل تسعى إلى تحقيق «الشمول المالي الأخلاقي» الذي يجمع بين الكفاءة والقيمة، فالدمج بين الذهب بوصفه أصلاً ثابتاً والبلوك تشين بوصفها تقنيةً ناقلة، يُوفّر للاقتصاد الإسلامي حصانةً ضد الأزمات المالية العالمية المتكررة، ويجعل من مؤسساته المالية رائدةً في مجال المواطنة الرقمية المسؤولة، لا مجرد متلقية لنماذج صُمّمت في سياقات مختلفة[60].

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

في ختام هذه الدراسة، يُمكن تلخيص أبرز ما توصّل إليه البحث في النقاط الآتية، مع ملاحظة أن كل نتيجة تنبثق من تحليل عرضه البحث في مواضعه:

1) الذكاء الاصطناعي والرقمنة ليسا مجرد أدوات تكميلية في الاقتصاد الإسلامي، بل أصبحا ضرورة استراتيجية لحفظ المال وتطويره؛ فالامتناع عن توظيفهما يُمثّل في ذاته تفريطاً في مقصد التنمية.
2) التقنيات الحديثة قادرة على تحقيق مقاصد الشريعة (الشفافية، العدالة، الكفاءة) بفعالية تفوق الأساليب التقليدية، شريطة ضبطها بضوابط شرعية صارمة في طور التصميم لا في طور التنفيذ فحسب.

[57] Schwab, Klaus, The Fourth Industrial Revolution, Portfolio Penguin, 2017 pp. 95-110.

[59] معجم المعاني الجامع، معنى الاقتصاد التشاركي، https://www.almaany.com، تاريخ الدخول: 19/02/2026.

[60] Laldin, Mohamad Akram, and Hafas Furqani, The Future of Islamic Finance in the Digital Era: Blockchain, Gold, and Ethical Inclusion, Routledge, 2023, pp. 160-185

3) ثمة قصور واضح في الجوانب التشريعية والفقهية المتعلقة بتحديد المسؤولية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي في المعاملات المالية، ويتطلب هذا القصور اجتهاداً جماعياً عاجلاً.
4) الشمول المالي الرقمي يُمثّل التطبيق العملي الأبرز لمبدأ العدالة التوزيعية في الاقتصاد الإسلامي المعاصر، ويُحوّل هذا المبدأ من قيمة معلَنة إلى ممارسة قابلة للقياس.
5) العقود الذكية القائمة على تقنية البلوك تشين تُحقق نفي الجهالة في العقود بمستوى يتجاوز ما تُحققه الوسائل التقليدية، وهو ما يُعزّز شرعية الأدوات المالية الإسلامية الرقمية.
6) توظيف الذكاء الاصطناعي في الزكاة والأوقاف يُعزّز العدالة التوزيعية لحظياً، عبر توجيه الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجاً بدقة لم تكن متاحة في النماذج الإدارية التقليدية.
7) التحدي الأكبر يكمن في الفجوة بين سرعة تطور التقنية وبطء التكييف الفقهي لها، خاصة في حالات الخطأ التقني للمستشارين الماليين الذكيين.
8) حماية بيانات العملاء ليست مجرد إجراء أمني، بل واجب شرعي يندرج تحت صيانة الخصوصية وحقوق الملكية، وأي تقصير في تطبيقه يُوجب الضمان شرعاً.

ثانياً: التوصيات

بناءً على هذه النتائج، يُقدّم الباحث جملة من التوصيات الموجّهة إلى الجهات الفقهية والمؤسسات المالية والجامعات والمشرّعين:

1) إصدار معايير شرعية تفصيلية على غرار معايير الأيوفي (AAOIFI) خاصة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين في المعاملات المالية الإسلامية.

2) الاستثمار في بناء أنظمة ذكاء اصطناعي أخلاقية (Ethical AI) تراعي قيم العدالة وتمنع التحيز في طور التصميم لا في طور التشغيل فقط.

3) دمج مقررات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في برامج الاقتصاد الإسلامي الجامعية، بهدف تخريج كوادر مزدوجة التأهيل شرعياً وتقنياً.

4) إنشاء بيئات تشريعية مرنة (Regulatory Sandboxes) للمنتجات المالية الإسلامية الرقمية، لتجربتها قبل تعميمها على نطاق واسع.

5) تبنّي استراتيجية العملات المستقرة المدعومة بالذهب لإنشاء منصات مالية إسلامية موحدة، تحقيقاً للسيادة المالية وحمايةً من تقلبات العملات.

6) الانتقال إلى إصدار الصكوك عبر تقنية السجلات الموزعة لتقليل التكاليف التشغيلية وجذب المستثمرين الباحثين عن الشفافية.

7) إطلاق برامج تعليمية مشتركة بين كليات الشريعة وعلوم البيانات لسد الفجوة المعرفية بين الحقلين.

8) تعزيز سياسات الشمول المالي الرقمي في المؤسسات المالية لضمان وصول الخدمات إلى الفئات النائية، منعاً لتحول التقنية إلى عامل إقصاء.

9) إنشاء لجان متخصصة لمراقبة الانحياز الخوارزمي في أنظمة الذكاء الاصطناعي، تتألف من خبراء تقنيين وفقهاء، لضمان عدم انتهاك المقاصد الشرعية برمجياً.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

[1] ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات الشيباني الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، (المكتبة العلمية، بيروت، 1979م).

[2] ابن الهمام، الإمام كمال الدين، فتح القدير على الهداية، ط1، (دار الفكر، لبنان، 1970م).
[3] ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف، شرح صحيح البخاري لابن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، (مكتبة الرشد، الرياض، 2003م).
[4] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق: ناصر العقل، ط7، (دار عالم الكتب، بيروت، 1999م).
[5] ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي، الأخلاق والسير في مداواة النفوس، ط2، (دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979م).
[6] ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، (الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م).
[7] ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، ط2، (دار النفائس، الأردن، 2001م).
[8] ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، (دار صادر، بيروت، 1988م).
[9] أبو النصر، مدحت محمد، إدارة وتنمية الموارد البشرية: الاتجاهات المعاصرة، (مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007م).
[10] أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، الخراج، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة).
[11] البابلي، نبيل، دور التخطيط الاستراتيجي القومي في تحقيق مقاصد الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم، 2022م.
[12] بلخي، حسن عمر، الثمن العدل في الإسلام، المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، 1976م.
[13] الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، (دار الكتب العلمية، بيروت).
[14] - خطاب، محمد، ودلود، معمر، المالية البلدية بين الاستقلالية والتبعية، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017-2018م.
[15] دوابة، أشرف، الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده، ط1، (دار المدرس، إسطنبول، 2022م).
[16] دوابة، أشرف، الاقتصاد الإسلامي: مدخل ومنهج، (دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م).
[17] دوابة، أشرف، الاقتصاد الإسلامي: مقاصد وقواعد، (دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2017م).
[18] الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، معجم مقاييس اللغة، (دار الفكر، 1979م).
[19] الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط1، (دار القلم، دمشق، 1412هـ).
[20] رحالي، حجيلة، وبوخالفة، رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، (المركز الجامعي تيبازة، 2010م).
[21] الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ط4، (دار الفكر، دمشق، 2004م).
[22] الزمخشري، أبو القاسم، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (دار الكتاب العربي، بيروت).
[23] شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط6، (دار النفائس، الأردن، 2007م).
[24] الشثري، مشعل بن سعد، النوازل الأخلاقية في التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي: رؤية فقهية مقاصدية، ط1، (دار كنوز إشبيليا، الرياض، 2024م)، 1/210-234.
[25] شحادة، مها، التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية: دراسة في المصالح والمفاسد، مجلة بيت المشورة، المجلد 9، العدد 17، 2022م.
[26] ضحاوي، بيومي، ومبروك، غادة، الاستقلال المالي والإداري ببعض جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، العدد 47، مايو 2020م.
[27] الطاهر بن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، (الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م).
[28] عبد الحميد، أحمد الهادي سليمان، التبعية الاقتصادية وكيف عالجها الإسلام، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد 4، 1443هـ-2021م.
[29] العمراني، عبد الله بن محمد، حوكمة المؤسسات المالية الرقمية: دراسة تأصيلية تطبيقية، ط1، (دار كنوز إشبيليا، الرياض، 2024م)، 1/175-198.
[30] الفارابي، الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (دار العلم للملايين، بيروت، 1987م).
[31] الفنجري، محمد شوقي، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، ط1، (دار الشروق، مصر، 1994م).
[32] الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (المكتبة العلمية، بيروت).
[33] القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم.
[34] قحف، منذر، الاقتصاد الإسلامي: نظام مالي ونقدي، ط1، (دار الفكر، دمشق، 2011م).
[35] القرضاوي، يوسف، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، ط1، (مكتبة وهبة، القاهرة، 1995م).

[36] القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، ط25، (مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006م).
[37] القليطي، سعيد علي حسن، التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية، الرياض، 2007م.
[38] لجنة من علماء الخلافة العثمانية، مجلة الأحكام العدلية، تحقيق: نجيب هواويني.
[39] الماوردي، أبو الحسن، أدب الدنيا والدين، (دار مكتبة الحياة، بيروت، 1986م).
[40] محمد المبارك، نظام الإسلام: الاقتصاد مبادئ وقواعد، (دار الفكر، بيروت، 1392هـ).
[41] محمد شفيق، البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، (المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م).
[42] المحمود، عبد الرحمن بن صالح، المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، الرياض، 2021م.
[43] المرزوقي، عمر بن فيحان، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، ط1، (مكتبة الرشد، الرياض، 2006م).
[44] معجم المعاني الجامع، https://www.almaany.com.
[45] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، (دار الصفاء للنشر، 2005م).

ثانياً: المراجع الأجنبية

[46] El-Gamal, Mahmoud A., Islamic Finance: Law, Economics, and PracticeCambridge University Press, 2006.
[47] -Helsper, Ellen J., The Digital Disconnect: The Social Causes and Consequences of Digital Inequalities, SAGE Publications, 2021, pp. 95-125.
[48] -Khan, Tariqullah, InsurTech and Islamic Insurance (Takaful): Transforming the Frontier of Islamic Finance, Palgrave Macmillan, 2022, pp. 110-135.
[49] -King, Brett, Bank 4.0: Banking Everywhere, Never at a Bank, John Wiley & Sons, 2018.
[50] -Laldin, Mohamad Akram, and Hafas Furqani, The Future of Islamic Finance in the Digital Era: Blockchain, Gold, and Ethical Inclusion, Routledge, 2023, pp. 160-185.
[51] -Pasquale, Frank, The Black Box Society: The Secret Algorithms That Control Money and Information, Harvard University Press, 2015.
[52] -Rogers, David L., The Digital Transformation Playbook, Columbia Business School Publishing, 2016.
[53] -Russell, Stuart and Norvig, Peter, Artificial Intelligence: A Modern Approach Pearson, 2020.
[54] Schwab, Klaus, The Fourth Industrial Revolution, Portfolio Penguin, 2017.
[55] Skinner, Chris, Digital Bank: Strategies to Launch or Become a Digital BankMarshall Cavendish, 2014.
[56] Strong, Robert A., Portfolio Construction, Management, and Protection, South-Western Cengage Learning, 2014.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JIBAS** and/or the editor(s). **JIBAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.